

Distr.: General
1 December 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون
البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فرانثيسكا كاسار (مالطة)

أولاً - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 18 من جدول الأعمال (انظر A/77/443، الفقرة 2). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين الثانية والعشرين والخامسة والعشرين المعقودتين في 21 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة⁽¹⁾.

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في 12 جزءاً، تحت الرموز A/77/443 و A/77/443/Add.1 و A/77/443/Add.2 و A/77/443/Add.3 و A/77/443/Add.4 و A/77/443/Add.5 و A/77/443/Add.6 و A/77/443/Add.7 و A/77/443/Add.8 و A/77/443/Add.9 و A/77/443/Add.10 و A/77/443/Add.11.

(1) انظر A/C.2/77/SR.22 و A/C.2/77/SR.25.



ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/77/L.23 و A/C.2/77/L.43

- 2 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عرضت ممثلة باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة" (A/C.2/77/L.23).
- 3 - وفي جلستها الثانية والعشرين، المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة" (A/C.2/77/L.43)، قدمه نائب رئيسة اللجنة، أحمد مجدي (مصر)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.23.
- 4 - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/77/L.43 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- 5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/77/L.43 (انظر الفقرة 14، مشروع القرار الأول).
- 6 - وفي الجلسة الثانية والعشرين أيضا، وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والاتحاد الأوروبي (أيضا باسم ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وموناكو)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية إيران الإسلامية.
- 7 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/77/L.43، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/77/L.23 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/77/L.22 و A/C.2/77/L.55

- 8 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عرضت ممثلة باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين) مشروع قرار بعنوان "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/C.2/77/L.22).
- 9 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين، المعقودة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/C.2/77/L.55)، قدمه نائب رئيسة اللجنة، أحمد مجدي (مصر)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.22.
- 10 - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/77/L.55، ويرد بيان هذه الآثار في الوثيقة A/C.2/77/L.74.

- 11 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/77/L.55](#) (انظر الفقرة 14، مشروع القرار الثاني).
- 12 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين أيضا، وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو أنتيغوا وبربودا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا (أيضا باسم أستراليا وكندا)، والولايات المتحدة الأمريكية.
- 13 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار [A/C.2/77/L.55](#)، قام مقدمو مشروع القرار [A/C.2/77/L.22](#) بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

14 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

إن الجمعية العامة،

إن تعيد تأكيد المبادئ والالتزامات المكرسة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽¹⁾، والمبادئ المبسدة في إعلان بربادوس⁽²⁾، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽³⁾، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽⁴⁾، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)⁽⁵⁾، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽⁶⁾، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁷⁾، والوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽⁸⁾، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁹⁾، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁰⁾، وكذلك الإعلانات والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع،

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(2) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

(3) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(4) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(6) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(7) القرار 288/66، المرفق.

(8) القرار 15/69، المرفق.

(9) القرار 313/69، المرفق.

(10) القرار 1/70.

وإنّ تشير إلى اتفاق باريس⁽¹¹⁾، وتشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه تنفيذا تاما، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹²⁾ على القيام في أقرب وقت ممكن، إن لم تكن قد فعلت بعد، بإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبوله أو إقراره أو الانضمام إليه، حسب الحالة،

وإنّ تشير أيضا إلى إعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹³⁾،

وإنّ تشير كذلك إلى الإعلان ووثيقة الاستعراض اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين⁽¹⁴⁾،

وإنّ تسلم بالجهود التي تبذلها الدول الكاربية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام، وإن تكرر في هذا الصدد النداءات الواردة في الإعلانين المعنونين "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"⁽¹⁵⁾ و "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"⁽¹⁶⁾، اللذين يدعوان إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات المعززة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الغايات 2-14 و 4-14 و 5-14 و 6-14 التي حلّ أجل تحقيقها في عام 2020، وإن تجدد الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة والتعاون على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق جميع الأهداف في أقرب وقت ممكن، دون تأخير،

وإنّ تأخذ في اعتبارها جميع قراراتها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرارات 225/54 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1999 و 203/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 261/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 230/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 197/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 214/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 155/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 205/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 216/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 224/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 229/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 214/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإنّ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽¹⁷⁾،

وإنّ تشير أيضا إلى اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى الموقعة في كارتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في 24 آذار/مارس 1983⁽¹⁸⁾، وبروتوكولاتها التي تتضمن تعريف منطقة البحر الكاريبي الكبرى التي يشكل البحر الكاريبي جزءا منها،

(11) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

(12) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(13) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(14) القرار د-22/2، المرفق.

(15) القرار 312/71، المرفق.

(16) القرار 296/76، المرفق.

(17) القرار 1/60.

(18) United Nations, Treaty Series, vol. 1506, No. 25974.

وإن تؤكد مجدداً اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽¹⁹⁾ التي توفر الإطار القانوني للأنشطة في المحيطات، وإن تؤكد طابعها الجوهري، وإن تدرك الترابط الوثيق بين مشاكل حيز المحيطات وضرورة النظر فيها كاملة من خلال نهج متكامل ومتنوع التخصصات والقطاعات،

وإن تشير إلى اتفاقية التنوع البيولوجي⁽²⁰⁾ وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما فيها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض⁽²¹⁾ واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية⁽²²⁾،

وإن تشدد على أهمية العمل والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري، على النحو الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21⁽²³⁾،

وإن تشير إلى العمل الذي قامت به المنظمة البحرية الدولية في هذا المجال،

وإن ترى أن منطقة البحر الكاريبي تشمل عدداً كبيراً من الدول والبلدان والأقاليم، معظمها من البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية الهشة بيئياً والضعيفة اجتماعياً واقتصادياً التي تتأثر أيضاً بجملة أمور، منها محدودية قدراتها وضيق قاعدة مواردها واحتياجها إلى الموارد المالية وارتفاع مستويات الفقر فيها وما ينشأ عن ذلك من مشاكل اجتماعية، والتحديات والفرص الناتجة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإن تسلّم بأن البحر الكاريبي يتميز بتنوع بيولوجي فريد ونظم إيكولوجية هشة للغاية،

وإن تسلّم أيضاً بأن البحر الكاريبي مورد حيوي يوفر، في جملة أمور، طائفة من خدمات النظم الإيكولوجية والفوائد الاجتماعية الاقتصادية من حيث الأمن الغذائي والتغذية، والعمالة، وتوفير العملة الأجنبية، والثقافة، والترفيه،

وإن تسلّم كذلك بأن منطقة البحر الكاريبي أكثر المناطق اعتماداً على السياحة في العالم بالنسبة إلى حجمها،

وإن يساورها بالغ القلق لأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاختلالات الاقتصادية العالمية الخطيرة التي نجمت عنها يؤثران تأثيراً سلبياً كبيراً على التنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية لبلدان منطقة البحر الكاريبي التي تعتمد على السياحة والسلع الأساسية واستقرار سلاسل الإمداد العالمية وعلى التحويلات، مما يزيد من صعوبة إمكانية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإن تلاحظ أن البحر الكاريبي، مقارنة بسائر النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى، محاط بأكثر عدد من البلدان في العالم،

(19) المرجع نفسه، المجلد 1833، الرقم 31363.

(20) المرجع نفسه، المجلد 1760، الرقم 30619.

(21) المرجع نفسه، المجلد 993، الرقم 14537.

(22) المرجع نفسه، المجلد 996، الرقم 14583.

(23) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني.

وإن تشدد على أن البلدان الكاريبية شديدة الضعف بسبب تغير المناخ وتقلب المناخ والظواهر المرتبطة بذلك، من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر وظاهرة التذبذب المحيطي من قبيل ظاهرة النينو، واحتمالات ازدياد الكوارث الطبيعية من حيث وتيرتها وشدها بسبب الأعاصير والفيضانات وحالات الجفاف، وأن هذه البلدان معرضة أيضا لكوارث طبيعية من قبيل الكوارث التي تسببها البراكين وأمواج تسونامي والزلازل، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها في مجال التنمية المستدامة،

وإن تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك، في إطلاق مبادرة مقايضة الديون والصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود لدعم الاقتصادات الكاريبية في مجال تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وإن تلاحظ أيضا الجهود الخاصة المبذولة لمعالجة أعباء الديون وتخفيفها، بما في ذلك من خلال الصندوق الكاريبي للقدرة على الصمود،

وإن تضع في اعتبارها شدة اعتماد معظم اقتصادات منطقة البحر الكاريبي على مناطقها الساحلية وعلى البيئة البحرية بصفة عامة، لتلبية احتياجاتها وتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة،

وإن تقر بأن كثافة استخدام البحر الكاريبي في النقل البحري وكثرة وتداخل المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية حيث تمارس البلدان الكاريبية حقوقها وتفي بواجباتها بموجب القانون الدولي، تمثل تحديا يعترض الإدارة الفعالة للموارد،

وإن تلاحظ مشكلة التلوث البحري الناتج عن عدة أسباب، منها مصادر التلوث البرية والخطر الذي لا يزال يشكله التلوث الذي تسببه النفايات ومياه المجاري الناجمة عن السفن، وكذلك التسرب العرضي للمواد الخطرة والضارة في منطقة البحر الكاريبي،

وإن تلاحظ مع القلق الأثر الذي يخلفه التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، على منطقة البحر الكاريبي، وإن تشجع على بذل المزيد من الجهود على جميع المستويات لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية والحد منه والقضاء عليه، وإن ترحب بما قرره جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة، من عقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانونا يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية⁽²⁴⁾،

وإن تشير إلى دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها تعجيل الإجراءات الرامية إلى منع التلوث البحري والحد منه بشكل كبير بجميع أنواعه، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، والمواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، والتلوث بالمغذيات، ومياه المجاري غير المعالجة، وعمليات تصريف النفايات الصلبة، والمواد الخطرة، والتلوث الناجم عن السفن، ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة بطريقة أخرى، مع الاعتراف في نفس الوقت بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين الجهات الأكثر تعرضا لآثار التلوث البحري،

وإن تحيط علما بالقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النقل الآمن للمواد المشعة،

وإنّ ترحب بما قرّرتّه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة من تعزيز العمل العالمي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، تمشياً مع قراري جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/5⁽²⁵⁾ و 8/5⁽²⁶⁾ المؤرخين 2 آذار/مارس 2022،

وإنّ تضع في اعتبارها تنوع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مجال استغلال المناطق الساحلية والبيئة البحرية وما فيهما من موارد، وشدة التفاعل والتنافس بين تلك الأنشطة، وإنّ تلاحظ مع بالغ القلق النتائج المتعلقة بالآثار البشرية التراكمية على المحيطات، ومن بينها تدهور النظم الإيكولوجية وانقراض الأنواع، على النحو الذي أبرزه *التقييم العالمي الثاني للمحيطات* وتقرير *التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية* الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

وإنّ تضع في اعتبارها أيضاً الجهود التي تبذلها البلدان الكاريبية من أجل التصدي على نحو أشمل للمسائل القطاعية المتصلة بإدارة منطقة البحر الكاريبي الكبرى، والتشجيع، في سياق ذلك، على استخدام نهج الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى في سياق التنمية المستدامة عن طريق جهد تعاوني إقليمي فيما بين البلدان الكاريبية،

وإنّ تلاحظ التقدم الذي أحرزه في مجال إدارة شؤون المحيطات على الصعيد الإقليمي مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي، والفرصة المتاحة لمواصلة النهوض بتخطيط الحيز البحري من خلال مباشرة المشروع العالمي PROCARIBE+

وإنّ ترحب بالجهود التي تواصل الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والأعضاء المنتسبون إليها بذلها لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية لتشجيع صون وإدارة الموارد الساحلية والبحرية على نحو مستدام، وإنّ تنوّه، في هذا الصدد، بالالتزام الراسخ لرؤساء دول وحكومات الرابطة باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الاعتراف بالبحر الكاريبي كم منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة بالموضوع،

وإنّ تشير إلى قيام رابطة الدول الكاريبية بإنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، وإنّ ترحب بالأعمال التي تقوم بها اللجنة حالياً، بما في ذلك خطة عملها للفترة 2022-2028، وبإسهامها في بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي،

وإنّ تدرك أهمية البحر الكاريبي للأجيال الحالية والمقبلة، وقيمتها في تراث من يعيشون في المنطقة وباعتباره مصدراً دائماً لرفاههم الاقتصادي وأسباب معيشتهم، والضرورة الملحة لأن تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الملائمة للمحافظة عليه وحمايته بدعم من المجتمع الدولي،

1 - **تسلّم** بأن البحر الكاريبي منطقة ذات تنوع بيولوجي فريد ونظام إيكولوجي هش للغاية تتطلب من الشركاء في التنمية المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي العمل معاً على وضع وتنفيذ مبادرات إقليمية لتشجيع صون وإدارة الموارد الساحلية والبحرية على نحو مستدام، بما في ذلك النظر في فكرة اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، واعتباره كذلك دون الإخلال بأحكام القانون الدولي؛

(25) UNEP/EA.5/Res.7.

(26) UNEP/EA.5/Res.8.

- 2 - **تؤكد** الحاجة إلى معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وتشدّد على ضرورة اتخاذ إجراءات إقليمية ودولية لتعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء، لبناء القدرة على الصمود؛
- 3 - **تشدد** على أن جائحة كوفيد-19 قد أبرزت ضرورة دعم التكيف والعمل على جميع المستويات والاستثمار فيهما من أجل بناء القدرة على الصمود من خلال أمور منها الحد من مخاطر الكوارث، والبنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية، وحماية التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، وتحث الدول الأعضاء في هذا الصدد على اتباع نهج مراعي للمناخ والبيئة في جهود التعافي من جائحة كوفيد-19؛
- 4 - **تلاحظ** الجهود التي تبذلها الدول الكاريبية والعمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية، بما في ذلك بلورتها الفكرة المتعلقة باعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود؛
- 5 - **تؤكد من جديد دعمها** لخطة العمل التي اعتمدها اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، بما في ذلك عناصرها العلمي والتقني والإداري وعناصرها المتعلقة بالتوعية، وتدعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى زيادة الدعم الذي يقدمانه، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية وفي مجال بناء القدرات، حسب الاقتضاء، إلى البلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل؛
- 6 - **ترحب** بالموارد التي توفرها بعض الجهات المانحة لدعم عمل اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للجنة وزيادة هذا الدعم، حسب الاقتضاء، بطرق منها توفير الموارد المالية وبناء القدرات وتقديم الدعم التقني ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل الخبرات في مجالات عمل اللجنة؛
- 7 - **ترحب أيضا** بالدعوة إلى عقد مؤتمر التعاون الدولي السادس لرابطة الدول الكاريبية، المقرر إقامته في هافانا يومي 10 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون واجتذاب التمويل لمعالجة الاستراتيجيات الجديدة وتنفيذ المشاريع والمبادرات الداعمة للتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى؛
- 8 - **تسلم** بالحاجة إلى زيادة الجهود التي تبذلها لجنة البحر الكاريبي من أجل تنفيذ برنامج عملها، ولا سيما في مجال الترويج لاعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، إلى جانب الخطط الرامية إلى النهوض بمبادرات جديدة في مؤتمر التعاون الدولي السادس لرابطة الدول الكاريبية، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الخطوات التالية؛
- 9 - **تتطلع** إلى انعقاد مؤتمر القمة التاسع لرابطة الدول الكاريبية، المقرر عقده في لا أنتيغوا، غواتيمالا في أيار/مايو 2023، واعتماد خطة عمله للفترة 2022-2028، التي تركز على وضع الاستراتيجيات لإعادة تحديد وضع منطقة البحر الكاريبي الكبرى بحيث تتعزز قدرتها على الصمود؛
- 10 - **تنوه** بالجهود التي تبذلها البلدان الكاريبية لتهيئة الظروف التي تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة من أجل مكافحة الفقر وعدم المساواة، وتلاحظ باهتمام، في هذا الصدد، مبادرات رابطة الدول الكاريبية في المجالات الرئيسية المتمثلة في السياحة المستدامة والتجارة والنقل والكوارث الطبيعية؛

- 11 - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى البلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لضمان حماية البحر الكاريبي من التدهور نتيجة للتلوث الناجم عن السفن، وبخاصة من جراء تسريب الزيوت والمواد الضارة الأخرى بصورة غير قانونية، والتلوث الناجم عن إلقاء النفايات الخطرة، بما في ذلك المواد المشعة والنفايات النووية والمواد الكيميائية الخطيرة، بصورة غير قانونية، أو عن تسريبها بصورة عرضية، مما يشكل انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بالموضوع، وكذلك التلوث الناجم عن الأنشطة البرية؛
- 12 - **تدعو** رابطة الدول الكاريبية إلى موافاة الأمين العام بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين؛
- 13 - **تهيب** بجميع الدول أن تصبح أطرافاً في الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالموضوع من أجل تعزيز السلامة البحرية وتشجيع حماية البيئة البحرية للبحر الكاريبي من التلوث والضرر والتدهور بفعل السفن وما تلقىه من نفايات؛
- 14 - **تجدد التأكيد**، في هذا الصدد، على اعتبار منطقة البحر الكاريبي الكبرى منطقة خاصة في إطار أحكام المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام 1973، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978 المتعلق بها⁽²⁷⁾، الذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو 2011؛
- 15 - **تؤيد** الجهود التي تبذلها البلدان الكاريبية لتنفيذ برامج الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وللتقيد بمبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛
- 16 - **تهيب** بالدول أن تضع برامج وطنية وإقليمية ودولية، آخذة في اعتبارها اتفاقية التنوع البيولوجي، لوقف تآكل التنوع البيولوجي البحري في البحر الكاريبي، وبخاصة النظم الإيكولوجية الهشة، مثل الشعاب المرجانية وأشجار المنغروف؛
- 17 - **تدعو** المجتمع الدولي إلى أن يدعم بنشاط الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الكاريبي لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية بشأن التلوث البحري والتنوع البيولوجي البحري لمواصلة تعزيز تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة؛
- 18 - **تلاحظ بقلق بالغ** أن الأنواع الدخيلة المتفشية، من قبيل أسماك *Pterois miles* و *Pterois volitans* المعروفة بسمك التتين، تشكل خطراً شديداً يهدد التنوع البيولوجي في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وتحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة والدعم في التصدي لهذه المعضلة في المنطقة؛
- 19 - **تلاحظ بقلق بالغ أيضاً** تدفقات طحالب سرغاسوم وأثرها السلبي على السكان والأراضي والاقتصاد في منطقة البحر الكاريبي، وكذا تدهور الشعاب المرجانية؛

- 20 - **تشجيع** على مواصلة التعاون وتعبئة الموارد من جانب المجتمع الدولي وجميع المصادر الأخرى، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف، لدعم آليات بناء القدرات وتعزيز إدارة أعشاب السارغاسوم البحرية في منطقة البحر الكاريبي؛
- 21 - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة بذل جهودها في مساعدة البلدان الكاريبية لكي تصبح أطرافاً في الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بإدارة موارد البحر الكاريبي وحمايتها والانتفاع المستدام بها، ولكي تنفذ تلك الاتفاقيات والبروتوكولات تنفيذاً فعالاً؛
- 22 - **تهيب** بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم دعم فعال إلى الأنشطة الوطنية والإقليمية التي تقوم بها الدول الكاريبية لتشجيع إدارة الموارد الساحلية والبحرية على نحو مستدام، وتدعو مرفق البيئة العالمية إلى القيام بذلك، ضمن حدود ولايته؛
- 23 - **تعرب عن بالغ قلقها** من الدمار والخراب الشديدين اللذين لحقا ببلدان عديدة من جراء كثرة الأعاصير وشدتها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في السنوات الأخيرة، ولا سيما موسم أعاصير المحيط الأطلسي لعام 2017؛
- 24 - **تلاحظ مع التقدير** الأنشطة التي يضطلع بها حالياً فريق التنسيق الحكومي الدولي المعني بنظام الإنذار بأمواج تسونامي والأخطار الساحلية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها التابع للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وتدعو الدول الأعضاء والشركاء الآخرين إلى دعم نظم الإنذار المبكر في المنطقة؛
- 25 - **تحث** منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم العون والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي في تنفيذ برامجها الطويلة الأمد الخاصة باتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها وإدارتها والإغاثة والانتعاش منها، استناداً إلى أولوياتها الإنمائية، عن طريق إدماج عمليات الإغاثة والتأهيل والتعمير في نهج شامل للتنمية المستدامة؛
- 26 - **تقر** بالدور المحوري الذي تقوم به رابطة الدول الكاريبية في الحوار الإقليمي وفي توطيد أسس منطقة للتعاون على صعيد منطقة البحر الكاريبي الكبرى في مجال الحد من أخطار الكوارث، وبأهمية قيام المجتمع الدولي بترسيخ التعاون القائم واتخاذ مبادرات جديدة مع هذه الآلية الإقليمية في سياق نتائج مؤتمر رابطة الدول الكاريبية الرفيع المستوى المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في سان مارك، هاييتي، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، وخطة العمل التي أقرها المجلس الوزاري للرابطة بناء على توصية المؤتمر؛
- 27 - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية الأخرى إلى النظر في وضع برامج تدريبية لتأهيل الموارد البشرية على مختلف المستويات، وإلى تطوير البحث الذي يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلدان الكاريبية وتحقيق الاستدامة في إدارة الموارد البحرية والساحلية المتجددة؛
- 28 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تعمل، على سبيل الأولوية، على تحسين قدراتها على مواجهة حالات الطوارئ واحتواء الأضرار البيئية، وبخاصة في البحر الكاريبي، في حال وقوع كوارث طبيعية أو حوادث من أي نوع فيما يتصل بالملاحة البحرية؛

29 - **تشجيع** المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على أن يدعم، بما يتماشى مع أولوياتهما البرنامجية، المبادرات الرامية إلى معالجة مسألة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في منطقة البحر الكاريبي الكبرى الواردة في خطة عمل رابطة الدول الكاريبية للفترة 2022-2028؛

30 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، في إطار البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" من البند المعنون "التنمية المستدامة"، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يشدد على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويتضمن فرعاً يتعلق بالآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم البحر الكاريبي كم منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك اعتباره كذلك، دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة بالموضوع، أخذاً في اعتباره الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

مشروع القرار الثاني

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إن تؤكد من جديد أن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽¹⁾ هو إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽²⁾ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية⁽³⁾، وإذ تقر بأن مسار ساموا يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁵⁾، ويتمشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾، والخطة الحضرية الجديدة⁽⁷⁾، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽⁸⁾،

وإن تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإن نجدد لذلك تضامنا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإن لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإن تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإن تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10-14 كانون الثاني/يناير 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تقر بالعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة عام 2030، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد بالنسبة للقضاء على الفقر والعمالة والنمو والرفاه الاجتماعي نتيجة للانكماش غير المسبوق لاقتصاداتها، وإذ تلاحظ مع القلق أن أرصدة الديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت بمقدار 70 نقطة مئوية منذ عام 2009، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول بمقدار 11 نقطة مئوية ليصل إلى 61,7 في المائة في عام 2019، في حين أن قدرة تلك الدول على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية لا تزال تشهد المزيد من التدهور، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة،

وإذ تسلم بقلق بالغ بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت في عام 2021 مزيدا من التدهور في وضع ديونها الخارجية، التي بلغت مستويات قياسية جديدة قدرها 66,1 بليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكاليف خدمة الدين إلى عائدات الصادرات من 37 في المائة في عام 2019 إلى 41,1 في المائة في عام 2021،

وإذ تقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي المعنونة/الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، وتغير المناخ والأرض، والمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير،

وإذ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى ما تتسم به هذه الدول من خصائص فريدة واعتمادها على المحيطات وتنوعها البيولوجي وتعرضها لآثارها بشكل خاص، وإذ تلاحظ أيضا الدور المركزي للمحيطات في ثقافة شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وسبل عيشها وتمييزها المستدامة،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداءات الواردة

في الإعلانين المعنونين "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"⁽⁹⁾ و "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"⁽¹⁰⁾ المعتمدين على التوالي في مؤتمر الأمم المتحدة لعامي 2017 و 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف أيضا بالإجراءات المعززة الأخرى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على غاياته 2-14 و 4-14 و 5-14 و 6-14 التي حل أجل تحقيقها في عام 2020⁽¹¹⁾، وإذ تجدد الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وبالتعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق جميع الغايات في أقرب وقت ممكن ودون تأخير لا مبرر له،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشير إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر 2020، والجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي استضافته الصين في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإذ تتطلع إلى الجزء الثاني، الذي سيعقد في كندا في الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي سيعتمد فيه إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضا أثر التلوث بالمواد البلاستيكية على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في البيئة البحرية، وإذ تشجع كذلك الجهود المبذولة على جميع الأصعدة من أجل منع التلوث بالمواد البلاستيكية وتقليله والقضاء عليه، وإذ ترحب أيضا باتخاذ قرار عقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك ملزم قانونا بشأن القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، من قبل جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة بموجب قرارها 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضا هدف رئيسي لخطة عام 2030 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تسلّم بما يقدّمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة 19 من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة 22 من مسار ساموا التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

(9) القرار 312/71، المرفق.

(10) القرار 296/76، المرفق.

(11) المرجع نفسه.

- 1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام⁽¹²⁾؛
- 2 - **تشير** إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في 27 أيلول/سبتمبر 2019 واعتماد إعلانه السياسي⁽¹³⁾ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتتطلع إلى تنفيذ النداءات الواردة في الإعلان السياسي بشكل تام وعاجل؛
- 3 - **تكرر التأكيد** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان بربادوس⁽¹⁴⁾ وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتشير إلى المناقشة التي جرت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 بشأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛
- 4 - **تشدد** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛
- 5 - **ترحب** بالقرار 14/5 الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة والذي قررت فيه أن تعقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية؛
- 6 - **تشير مع القلق** إلى نتائج واستنتاجات تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤكد ضرورة تخصيص موارد كافية تتناسب مع ولايات هاتين الوحدتين، مع مراعاة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعمليته التحضيرية؛
- 7 - **ترحب** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛
- 8 - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات فورية وجوهرية لتيسير استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومعالجة الأزمة الصحية

(12) A/77/218.

(13) القرار 3/74.

(14) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

والاقتصادية غير المسبوقة في تلك الدول، مع الحفاظ على إنجازاتها والتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ بما يتماشى مع مسار ساموا والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتلاحظ مع التقدير التوصيات الصادرة عن الرؤساء المشاركين لعملية اجتماعات المائدة المستديرة المعنونة "تيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل: تحديد الحلول للتعافي من جائحة كوفيد-19 والصمود في مواجهتها"، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في البيان والدعاء إلى العمل المنبثقين عن حوار المائدة المستديرة الثاني بشأن حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل المعقود في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإلى الانضمام إلى مجموعة أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وترحب بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البيان الصادر عن اجتماعها الرفيع المستوى لعام 2020 بتحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

9 - **تسليم** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الموجه للتنمية المستدامة بالقدر الكافي وبتكلفة ميسورة، بما في ذلك التمويل الميسر، وتشجع في هذا الصدد الجهات التي توفر التمويل الإنمائي على النظر في أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التعاون الإنمائي؛

10 - **تشير** إلى توصيات الأمين العام ومبادئه التوجيهية بشأن تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر ضعف متعدد الأبعاد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بوضعه في صيغته النهائية واستخداماته المحتملة، وتشير أيضا إلى إنشاء فريق تمثيلي رفيع المستوى من الخبراء يشترك في رئاسته وزراء أنتيغوا وبربودا، غاستون براون، ورئيسة وزراء النرويج السابقة، إرنا سولبرغ، وترحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمله وفي تقريره المرحلي، وفي هذا الصدد:

(أ) تدعم التعاريف المقترحة فيما يتعلق بالضعف الهيكلي والقدرة على الصمود والهيكل ذي المستويين المبينة في التقرير باعتبارها أساسا يستند إليه الفريق في مواصلة عمله، مع استخدامها لتوجيه اختيار المؤشرات المناسبة للاسترشاد بها في تحديد جوانب الضعف على صعيد جميع قطاعات التنمية المستدامة، وهيكل الإدارة المقترح، ووضع موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة،

(ب) **تلاحظ** طلب الفريق تمديد الوقت اللازم لإنجاز عمله، وتقرر أن تطلب إلى الفريق أن ينهي عمله بشأن المؤشر، بتشاور تام مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وفقا لاختصاصات الفريق الرفيع المستوى، وأن يجري مشاورات إضافية، حسب الاقتضاء، لمعالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة بالموضوع، مع مراعاة التقارير الخطية المقدمة حتى الآن، وأن يقدم تقريره النهائي في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023؛

11 - **تكرر التأكيد** على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه خسائر وأضرارا مرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، التي تنشأ عنها تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية غير مسبوقة ترفع عبء الديون إلى مستويات لا يمكن

تحملها، وتدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لتفادي خطر وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقليل من حدتهما ومواجهتهما؛

12 - **تحيط علما** بالنتائج التي توصل إليها الأمين العام فيما يتعلق بالقدرة المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والمرتفعة الدخل، على الحصول على التمويل المتصل بالكوارث بسبب اختلاف معايير تحديد الأهلية وحجم الموارد اللازمة للحصول عليه، وكذلك الحاجة إلى بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تتفتح معايير تحديد الأهلية وطرائقها التي تحول دون الحصول على الموارد، مع مراعاة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، وتحث المجتمع الدولي على زيادة تخصيص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وتيسير الوصول إليه للحد من مخاطر الكوارث ولاتخاذ التدابير الوقائية الأخرى ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر، بما يتناسب مع حجم مخاطر الكوارث الحالية والمستقبلية، مع مراعاة العقبات التي حالت دون فعالية حشد التمويل الحيوي لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة التي تصوغها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

13 - **تؤكد من جديد** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

14 - **تسلم مع القلق** بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية، وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن فقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

15 - **تكرر** دعوة المؤسسات المعنية إلى أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجا، وتحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة والتقييمات المتعددة الأبعاد، انطلاقا من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعترى تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نموا على أساس الدخل وحده؛

16 - **تكرر** دعوة الدول الأعضاء إلى أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسر؛

- 17 - **تشديد** على ضرورة اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنيا للحماية الاجتماعية للفقراء ومن يعيشون أوضاعا هشة؛
- 18 - **تسليم** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكنا بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة بيئة مؤاتية ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 19 - **تشير** إلى الاستعراض الشامل لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نموا الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية في عام 2020، وتتطلع إلى عملية الاستعراض المقبلة؛
- 20 - **ترحب** بإنشاء جوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، للاعتراف بجهود أفضل الشراكات الدائمة وأبرزها وأكثر أصالة في تنفيذ أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومكافأة تلك الجهود، بما يتسق مع مسار ساموا ويتواءم مع المعايير والقواعد الخاصة بشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 21 - **تعيد تأكيد** الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا، وتشدد على ضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت إثر تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- 22 - **تعيد أيضا تأكيد** دعوتها إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024 بغرض تقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتقرر أن يعقد المؤتمر الدولي خلال الربع الثاني أو الثالث من عام 2024 لمدة لا تزيد عن خمسة أيام؛
- 23 - **ترحب** بعرض حكومة أنتيغوا وبربودا استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024؛
- 24 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2024، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولائتين الأخذتين في التوسع لوحدي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي دعما لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقبل وعمليته التحضيرية؛
- 25 - **تكرر تأكيد** دعوتها الأمين العام إلى أن يواصل استخدام صلاحياته للدعوة إلى عقد اجتماعات لمواصلة العمل على وضع حلول للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بضعفها إزاء الديون في الأجل العاجل وبقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانية اعتماد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد، باعتباره معيارا للحصول على التمويل

بشروط ميسرة، وتدعو الأمين العام، في هذا الصدد، إلى أن ينظر في توجيه طلب إلى طائفة واسعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والشركاء في التنمية المتعددة الأطراف، لعقد اجتماع رفيع المستوى أثناء المؤتمر من أجل مناقشة مسألة تعبئة التمويل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

26 - **تقرر** أن يقوم المؤتمر بما يلي:

(أ) تقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات والتحديات المتبقية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا، بما في ذلك إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، استنادا إلى أمور منها التقارير الموجودة والعمليات ذات الصلة بالموضوع، مع التشديد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في متابعة وتنفيذ مسار ساموا، وبرامج العمل السابقة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والسعي إلى تجديد الالتزام السياسي من جانب جميع البلدان بتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتصدي لمواطن ضعفها بفعالية من خلال التركيز على الإجراءات العملية والبراماتية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بوسائل منها تعبئة موارد محددة الأهداف، بما فيها الاستثمار المحلي والخاص، وتقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تحديد التحديات الجديدة والمستجدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والفرص المتاحة لها في مجال التنمية المستدامة وطرق ووسائل التصدي لتلك التحديات والاستفادة من تلك الفرص، بطرق منها تعزيز الشراكات التعاونية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ومواصلة تحديد الأولويات بالنسبة لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل النظر فيها، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

27 - **تقرر** بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أثبتت التزامها بالنهوض بالتنمية المستدامة، وعملت لهذا الغرض على تعبئة الموارد على المستويين الوطني والإقليمي رغم محدودية قاعدة مواردها، وترحب بما أبداه المجتمع الدولي والقطاع الخاص من تعاون وقدماء من دعم منذ أمد طويل، حيث اضطلعوا بدور مهم في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة؛

28 - **تدعو** إلى مواصلة بذل الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع التحديات المتعددة القائمة والمستجدة التي تواجهها تلك الدول في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

29 - **تقرر** أن تعقد في عام 2023، قبل بدء الدورة الثامنة والسبعين، اجتماعا تحضيريا إقليميا في كل منطقة من المناطق الثلاث التي تقع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية واجتماعا تحضيريا أقاليميا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تحديد المساهمات التي ستقدم إلى المؤتمر وإعدادها، والعمل في الوقت ذاته على تعظيم الاتساق والتكامل مع الأعمال التحضيرية الأخرى؛

30 - **تقرر أيضا** أن تجرى الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية والأقاليمية والموضوعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيما وأوسعها مشاركة، وأن تقوم، لهذا الغرض، إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية، عن طريق وحدتها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، كل في إطار ولايته وفي حدود موارده المتاحة، بتوفير الدعم اللازم للمؤتمر ولعملياته التحضيرية؛

31 - **تقرر كذلك** أن تصدر عن المؤتمر وثيقة ختامية سياسية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي مركزة وتطلعية وعملية المنحى؛

32 - **تقرر** أن تنشئ لجنة تحضيرية للاضطلاع بالأعمال التحضيرية التنظيمية والإجرائية والفنية للمؤتمر، تنظم دورة تنظيمية لمدة يوم واحد في النصف الأول من عام 2023 ودورتين لا تتجاوز مدة كل منهما خمسة أيام في النصف الأول من عام 2024، وتقرر أيضا أن يتألف مكتب اللجنة التحضيرية من عضوين من كل مجموعة إقليمية، ومن أعضاء من البلد المضيف بحكم الصفة، ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تنتخب اللجنة رئيسين مشاركين من بين أعضاء المكتب المرشحين، أحدهما من دولة متقدمة والآخر من دولة نامية؛

33 - **تدعو** المجموعات الإقليمية إلى تسمية مرشحين للعضوية في مكتب اللجنة التحضيرية المتألف من 10 أعضاء في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني/يناير 2023، حتى يشاركوا في الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للجنة، وتدعو المكتب إلى عقد اجتماعات إضافية للجنة التحضيرية بشكل غير رسمي في نيويورك، بحسب الحاجة وبأكثر الطرق كفاءة وفعالية، من أجل اختتام المحادثات بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

34 - **تقرر** أن تعتمد اللجنة التحضيرية، خلال دورتها التنظيمية في النصف الأول من عام 2023، قرارات وأن تقدم، حسب الاقتضاء، توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الطرائق الإضافية لعقد المؤتمر وشكله وسبل تنظيمه بأكثر الطرق كفاءة وفعالية؛

35 - **توافق** على عقد المؤتمر على أرفع مستوى ممكن وتضمينه جزءا رفيع المستوى؛

36 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم كل الدعم المناسب للأعمال المضطلع بها في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر وللمؤتمر نفسه وأن يكفل التعاون بين الوكالات ومشاركتها الفعالة واتساق عملها داخل منظومة الأمم المتحدة واستخدام الموارد بكفاءة، من أجل تحقيق أهداف المؤتمر؛

37 - **تقرر** أن تكون المشاركة في المؤتمر ولجنته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، وأن تسري على اجتماعات اللجنة التحضيرية الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقره 215/1993 المؤرخ 12 شباط/فبراير 1993 و 201/1995 المؤرخ 8 شباط/فبراير 1995، وأن تنظر اللجنة التحضيرية في النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر وتعتمده مع مراعاة الممارسة المتبعة في الجمعية العامة ومؤتمراتها؛

38 - **تدعو** أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية الوارد ذكرها في جدول أعمال القرن 21⁽¹⁵⁾ إلى المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية؛

39 - **تدعو** إلى مشاركة الأعضاء المنتسبين⁽¹⁶⁾ إلى اللجان الإقليمية في المؤتمر وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية، بالصفة نفسها التي حددت لمشاركتهم في المؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي عقدت في أعوام 1994 و 2005 و 2014؛

40 - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعين أميناً عاماً للمؤتمر في أقرب وقت ممكن؛

41 - **تحث** الجهات المانحة على الصعيدين الدولي والثنائي والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى على توفير الدعم للأعمال التحضيرية للمؤتمر عن طريق تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر ودعم مشاركة ممثلي البلدان النامية، مع إيلاء الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغطية تكاليف تذاكر الطيران بالدرجة الاقتصادية وببدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر، وتدعو إلى تقديم تبرعات لدعم مشاركة البلدان النامية في العمليات التحضيرية على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي المؤتمر نفسه؛

42 - **تشدد** على ضرورة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى، ولا سيما المنتمية منها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مشاركة فعالة في العمليات التحضيرية الإقليمية والدولية وفي المؤتمر نفسه، حسب الاقتضاء، وتدعو إلى تقديم التبرعات لدعم مشاركتها؛

43 - **تسَلِّم** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتنفيذ وتحقيق خطة عام 2023، بما فيها أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومتابعة وتقييم وتعقب ذلك، وفي هذا الصدد، تشير إلى اعتماد إطار رصد مسار ساموا ووضعها في صيغته النهائية، وتشجع كذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية على استخدام الإطار للإبلاغ قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر الدعوة إلى إقامة شراكات مجدية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تعزيز مكاتبها الإحصائية وتقديم دعم معزز في تطوير القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك البيانات المصنفة والعالية الجودة، وترحب ببدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشغيل منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار اجتماع برنامج عمل ودادلي الذي عقد في سانت جونز

(15) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دو جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.L.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الثاني. المجموعات الرئيسية التي حددها جدول أعمال القرن 21 هي النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقابات العمال، والأعمال التجارية والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(16) أوروبا، وأنغويلا، وبرمودا، وبورتوريكو، وبولينيزيا الفرنسية، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وكومونولث جزر ماريانا الشمالية، وساموا الأمريكية، وسانت مارتن، وغواديلوب، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، وكوراساو، ومارتينيك، ومونتسيرات.

يومي 8 و 9 آب/أغسطس 2022، وتدعو كذلك الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن هذه المسألة؛

44 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدّم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، تقريراً عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استناداً إلى مناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

45 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين، في إطار البند المعنون "التممية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التتممية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".